كلمة الافتتاح

يلقيها السيد دومينيك ستراوس-كان

المدير العام لصندوق النقد الدولي

أمام الاجتماعات السنوية لمجلسي محافظي مجموعة البنك الدولي

وصندوق النقد الدولي لعام ٢٠٠٩

اسطنبول، ٦ أكتوبر ٢٠٠٩

السيد الرئيس،

السادة المحافظون،

الضيوف الكرام،

يسعدني أن أرحب بكم في هذه الاجتماعات السنوية نيابة عن صندوق النقد الدولي. إنه من دواعي سروري البالغ أن نلتقي هنا في مدينة اسطنبول الرائعة، هذه المدينة الزاخرة بعبق التاريخ والحضارة، المدينة التي تمثل جسرا بين الشرق والغرب ــ وهو خيار ملائم لعالم تسوده العولمة حيث يمهد التعاون الدولي السبيل لإقرار السلام وإشاعة الرخاء. وأود أن أتقدم بالشكر إلى صديقي "بوب زيليك" لإدارته المتميزة لمؤسستنا الشقيقة. وأود أن أتقدم بالشكر أيضا إلى مضيفينا الأتراك لما أبدوه من كرم ضيافة وتنظيم بالغ الإتقان. كذلك يسرني توجيه الشكر للسيد "نغويين فان غياو" رئيس هذه الاجتماعات، ولكم جميعا أيها السادة المحافظون، لدعمكم المستمر طوال العام الماضي.

أدعوكم هذا الصباح إلى النظر في مدى التقدم الذي أحرزناه حتى الآن. فحين التقينا منذ عام، كان بنك "ليمان براذرز" قد انهار لتوه. وبدأ النشاط الاقتصادي في جميع أنحاء العالم يسقط سقوطا حرا مع تحول عدم اليقين إلى ذعر مطلق. وخشي الناس أن تؤول الأمور إلى الأسوأ، مما أعاد إلى الأذهان شبح الكساد الكبير. ولكن العالم في هذه اللحظة التي أحدثكم فيها اليوم أصبح عالما مختلفا. فقد تحول الخوف إلى أمل. ويبدو أننا ابتعدنا عن حافة الهاوية، وحتى إذا كان من السابق لأوانه أن نعلن النصر، فقد بدأنا السير على الأقل في طريق التعافي.

لقد اتسم العام الماضي بالتغيرات العميقة، وكان أبرز التغيرات هو أن بلدان العالم تكاتفت أمام الأزمة لمواجهة التحديات المشتركة بحلول مشتركة، مُركِّزة على الصالح العالمي المشترك.

وها نحن نقف في لحظة فارقة. لقد علَّمَنا التاريخ أن دول العالم إذا تكاتفت لمواجهة التحديات المشتركة بروح التضامن، يصبح بوسعها خلق حلقة إيجابية من السلام والرخاء، وتجنب الدخول في حلقة مفرغة من الصراع والركود.

ويجب أن نغتنم هذه الفرصة لتشكيل عالم ما بعد الأزمة. ولكن مواجهة التحديات المقبلة سوف يقتضي منا التكيف والتغير ــ على المستوى القُطْري، وعلى المستوى العالمي، وعلى مستوى صندوق النقد الدولي أيضا.

وموضوع التغير هذا هو الموضوع الذي أود تناوله معكم اليوم.

اسمحوا لي أن أبدا بالحديث عن الاقتصاد العالمي. أعتقد أننا تجاوزنا المنعطف الحرج. فقد تحسنت الأوضاع المالية إلى حد كبير، ويبدو أن قاطرة النمو بدأت تستأنف السير من جديد. وتشير آخر توقعاتنا إلى أن النشاط الاقتصادي العالمي سيشهد توسعا بنسبة ٣% في عام ٢٠١٠، بعد انكماشه بنسبة ١% في عام ٢٠٠٩. وتبدو المفارقة صارخة مع العام الماضي.

ولكن النظرة الاستشرافية توضح أن عالم ما بعد الأزمة سوف يكون مختلفا تماما، ولا بد أن يكون كذلك. وسوف ينبغي لنا أن نتأقلم مع هذا الواقع، وأن نعتمد سياسات من شأنها تحقيق نمو واسع النطاق على أساس قابل للاستمرار.

وبداية أقول إن الأزمة لم تنته بعد. وسيكون التعافي بطيئا، كما أن الطلب الخاص لم يصل حتى الآن إلى مرحلة الاستمرار بالدفع الذاتي. وسوف يظل شبح تخفيض نسب الرفع المالي يلاحقنا لبعض الوقت. وعلى جانب الطلب، لا يزال الاستهلاك مبدئيا، وخاصة في البلدان التي يزال الضعف يعتري ميزانياتها العمومية في قطاع الأُسَر.

ويرجح أن تظل البطالة تُلقي بظلالها لفترة طويلة. فحتى مع تعافي النمو، سوف يستغرق الأمر بعض الوقت حتى يتحقق تعاف مماثل في مجال التوظيف. بل إن البطالة سوف تواصل الارتفاع في كثير من البلدان حتى نهاية عام ٢٠١٠.

وتزداد المخاطر بصفة خاصة في حالة البلدان منخفضة الدخل، حيث يحتمل أن يكون قرابة ٩٠ مليون نسمة قد وقعوا فريسة الفقر المدقع. ومع ضعف شبكات الأمان الاجتماعي في هذه البلدان، لا يقتصر الأمر على مجرد ارتفاع البطالة أو انخفاض القوى الشرائية، إنما يتحول إلى مسألة حياة أو موت. وإذا لم نبادر بالتحرك لمعالجة هذا الوضع، يمكن أن نشهد قلاقل اجتماعية أو عدم استقرار سياسي أو حالة حرب.

وهكذا نجد أن الاقتصاد العالمي لا يزال في وضع بالغ الحرج. وقد يؤدي سحب الدعم المقدم من السياسات على نحو سابق لأوانه إلى القضاء على التعافي الراهن. ولا شك أن على صانعي السياسات رسم استراتيجيات موثوقة للخروج من مرحلة الدعم الحالية، لكن الوقت لم يحن بعد للبدء في تنفيذها.

ومع تحول المزاج العام نحو التفاؤل، يجب ألا تتباطأ الجهود الرامية إلى علاج مشكلات القطاع المالي. فلا تزال الحاجة قائمة لإثبات الخسائر بالكامل وزيادة رؤوس أموال البنوك وإصلاح ميزانياتها العمومية. وما لم يتحقق ذلك، فسوف يظل التعافي مهددا بالخطر.

وسوف يتعين علينا أيضا مواصلة الجهود الرامية إلى جعل النظام المالي أكثر أمنا واستقرارا ــ بتوسيع حدود العمل التنظيمي، وزيادة رؤوس الأموال والسيولة الوقائية، وزيادة الاهتمام بالمؤسسات ذات الأهمية النظامية.

وبالنظر إلى مرحلة ما بعد الأزمة، ينبغي أن نستعيد توازن النمو العالمي. ورغم أن المستهلك الأمريكي كان في العادة مصدر الدعم الاقتصاد العالمي، فقد شهدت الولايات المتحدة ارتفاعا حادا في معدل ادخار الأسر ويمكن أن يظل على هذا الارتفاع لبعض الوقت. وفي مثل هذا السيناريو، تقع على عاتق البلدان الأخرى مسؤولية تسيير قاطرة النمو العالمي، لا سيما البلدان التي اعتمدت على استراتيجية النمو الذي تقوده الصادرات. غير أن هذا التحول لن يكون يسيرا.

ولم يكن من قبيل المصادفة أن تَحَسَّنت أوضاع الاقتصاد وأمكن تَجَنُّب وقوع كارثة. إنما تحقق ذلك بفضل تغييرات عميقة في الحوكمة العالمية على مدار العام الماضي. فقد شهدنا درجة غير مسبوقة من التعاون على مستوى السياسات الاقتصادية شملت عددا من البلدان أكبر مما كان عليه الحال في أي وقت مضى. وأعتقد أن هذا التعاون هو الذي سيبرز بوضوح حين يستعرض أولادنا وأحفادنا وقائع هذه الأزمة. إنه التركة التي ستظل من بعدنا.

وقد لمسنا هذا التعاون في السياسة النقدية، حيث تعاونت البنوك المركزية فيما بينها، بصفة غير رسمية أحيانا وبصراحة أكبر في أحيان أخرى – مثلما حدث في حالة التخفيضات المنسق لأسعار الفائدة وخطوط تبادل النقد الأجنبي. ولمسناه أيضا في سياسة المالية العامة، حيث قامت البلدان التي لديها الحيز المالي اللازم بتوفير دفعة تنشيطية مالية عالمية بنسبة ٢% من إجمالي الناتج المحلي، وفقا لمشورة صندوق النقد الدولي – ونعتقد أن ثُلث مكاسب النمو المحرزة من خلال هذه الدفعة التنشيطية إنما يرجع لهذا العمل التعاوني. وفي وقت لاحق، شهدنا دلائل على حدوث تحرك مشترك للتعامل مع مشكلات القطاع المالي.

وفي هذا العالم الحديث الذي تحكمه العولمة، لم يعد من المنطقي أن تكون السياسة الاقتصادية العالمية هي محط اهتمام مجموعة صغيرة من البلدان فحسب. ومما يعكس هذه الحقيقة الجديدة أن أحد التغيرات الكبيرة في العام الماضي يتمثل في تألق مجموعة العشرين – وهي مجموعة تضم الاقتصادات الصاعدة الديناميكية. وكانت قيادة هذه المجموعة وراء حشد هذا التعاون الهائل على مستوى السياسات من جميع أنحاء العالم. وقد أكد قادة المجموعة مؤخرا في بيتسبرغ ضرورة أن يصب الصالح الجماعي العالمي دائما في قرارات السياسة الوطنية.

ويتعين علينا استثمار هذا الزخم. فمجموعة العشرين أكثر تمثيلا لبلدان العالم من مجموعة السبعة، غير أنه لا تزال هناك بلدان كثيرة غير ممثَّلة، وخصوصا في إفريقيا. وهناك ١٨٦ بلدا في عضوية الصندوق، من بينها البلدان منخفضة الدخل، يسكنها مليارات من الأشخاص ممن يعيشون في فقر، ولا يزالون مهمشين اقتصاديا. وأصوات هؤلاء يجب أن تُسمَع أيضا. وهم أيضا يستحقون أن يكون لهم نصيب في الاقتصاد العالمي. إننا بحاجة إلى التعاون بين جميع بلدان العالم.

إن صلاحيات الصندوق المتفردة تتيح له أن يتبوأ موقعا مثاليا للمساعدة على توجيه دفة التعاون. فقد استثمرنا النجاح الذي تحقق في الماضي وتعلَّمنا من الأخطاء السابقة، وفي نفس الوقت كنا نسعى للوفاء

بالمهمة الأساسية التي ورثناها عن المؤسسين الأوائل – مهمة تحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي، ومعه السلام والرخاء.

ما مدى التغير الذي طرأ علينا على مدار العام الماضي؟ دعوني أتطرق إلى بعض أهم الأحداث، وهي كالتالي:

- زيادة التمويل الطارئ زيادة هائلة، حيث بلغت الموارد الملتزم بتقديمها أكثر ضعف ما التزمنا بتقديمه أثناء الأزمة الآسيوية، وضاعفنا أيضا حدود الاستفادة من موارد الصندوق بالنسبة لجميع المقترضين.

- ضخ سيولة إضافية في الاقتصاد العالمي بحقوق السحب الخاصة بما يعادل ٢٨٣ مليار دولار أمريكي.

- زيادة القروض التي يقدمها الصندوق بشروط ميسرة بمبلغ يصل إلى ١٧ مليار دولار حتى نهاية عام ٢٠١٤، منها مبلغ ٨ مليار دولار أمريكي على مدار العامين القادمين –أكثر من ثلاثة أضعاف ما كان متاحا قبل الأزمة – وسنقدم القروض للبلدان منخفضة الدخل بسعر فائدة صفري حتى نهاية عام ٢٠١١.

- استحداث "خط ائتمان مرن" جديد، يتيح التمويل العاجل على الفور بمبالغ كبيرة للبلدان التي لها سجل أداء مثبت، دون أي شروط إضافية.

- وبالنسبة لبرامجنا الأخرى، تبسيط الشرطية بحيث تركز فقط على تدابير السياسة الأساسية التي لا يتحقق بدونها الاستقرار الاقتصادي الكلي والنمو.

- استيعاب زيادات عجز الموازنة في برامجنا الإقراضية الميسرة وغير الميسرة.

- وبرامجنا الآن تتضمن أحكاما خاصة لحماية البلدان الأكثر فقرا والأكثر عرضة للمخاطر.

لقد قطعنا شوطا طويلا، غير أن الرحلة لم تنته بعد. وقد طلبت إلينا اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، في ختام اجتماعها يوم الأحد الماضي، أن نتصدى لأربعة مجالات إصلاح أساسية –

صلاحياتنا، ودورنا التمويلي، والرقابة متعددة الأطراف، والحوكمة. وسوف أتحدث بإيجاز عن كل منها بالترتيب.

أولا، يتعين علينا مراجعة صلاحيات الصندوق، لتشمل النطاق الكامل للسياسات الاقتصادية الكلية وسياسات القطاع المالي التي تؤثر على الاستقرار العالمي. ولم تكن لهذه الأزمة علاقة تُذكر بمعاملات الحساب الجاري أو تحركات النقد، وهما محط تركيز مهام الصندوق المتعارف عليه. ولكن في حقبة تتسم بالتدفقات الرأسمالية الكبيرة والسريعة والتي يمكن أن تمتد إلى جميع أنحاء العالم، يتعين أن تكون لدينا صلاحيات أوسع.

ثانيا، يتعين علينا استثمار النجاح الذي تحقق من خط الائتمان المرن وإتاحة التأمين لعدد أكبر من البلدان. فغياب مثل هذا التسهيل أدى إلى لجوء عدد كبير من بلدان الأسواق الصاعدة إلى التأمين الذاتي عن طريق زيادة مراكمة الاحتياطيات الوقائية الكبيرة بالنقد الأجنبي. ويسهم هذا الأمر في زعزعة الاستقرار حيث يشجع على حدوث الاختلالات على المستوى العالمي، ويعيق التحول من استراتيجية النمو الذي تقوده الصادرات إلى النمو القائم على الطلب المحلي – وهو أمر ضروري لتحقيق نمو أكثر توازنا في المستقبل. وقد طلبت إلينا اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية تقييم مدى مساهمة تعزيز أدواتنا التمويلية في معالجة هذه المشكلة. وكان مؤسسو الصندوق يرون في دور المقرض الأخير العالمي الدور الأمثل للصندوق، غير أن مواردنا في الوقت الراهن محدودة مقارنة بحجم الطلب على الاحتياطيات للأغراض الوقائية.

ثالثا، صادقت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية على اقتراح مجموعة العشرين بأن يساهم الصندوق في عمليات التقييم المتبادل لسياسات البلدان. ويمثل ذلك نوعا جديدا من الرقابة متعددة الأطراف – ويتلاءم بشكل جيد مع برنامجنا لأعمال الرقابة، مؤكدا على الروابط الاقتصادية والمالية الكلية وانتقال الآثار الانتشارية عبر البلدان. وسوف تسهم عملية الإنذار المبكر الجديدة، بالاشتراك مع مجلس الاستقرار العالمي، في تعميق فهمنا لمخاطر طرف المنحنى ومكامن الخطر، بما في ذلك البعد العابر للحدود.

رابعا، صادقت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية أيضا على الخطوة الكبيرة التالية على صعيد الحوكمة والتي وافقت عليها مجموعة العشرين. وسيؤدي ذلك إلى تحويل أنصبة الحصص لصالح بلدان الأسواق الصاعدة الديناميكية والبلدان النامية بنسبة ٥% على الأقل من البلدان الممثَّلة تمثيلا زائدا إلى البلدان غير الممثَّلة بالقدر الكافي. وسوف تستكمل هذه الخطوة بحلول يناير ٢٠١١. ومن شأن هذا الأمر تعزيز شرعيتنا، وهو بمثابة دفعة سداد مقدمة لحساب فعاليتنا المستقبلية. وفي غمار حديثنا عن المستقبل،

أود أن أشير إلى أن تنفيذ الإصلاحات السابقة متأخر عن موعده – إذ لم يقم سوى ٣٦ بلدا من إجمالي العدد المطلوب وهو ١١١ بلدا بتمرير التشريع المعني بإصلاح نظام الحصص والأصوات المتفق عليه في عام ٢٠٠٨. وإنني لأحث البلدان على المضي قدما في هذا الشأن بأسرع ما يمكن.

وختاما، أود أن أذكر أن العام الماضي كان عاما حافلا بالتغيرات الهائلة – على مستوى الاقتصاد العالمي، والحوكمة العالمية، وعلى مستوى صندوق النقد الدولي. وقد عكست هذه التغيرات روح التعاون بين البلدان. وأعتقد أن الدروس المستقاة من التاريخ واضحة – فقد زاد الإنغلاق من تداعيات الكساد الكبير، أما التعاون هذه المرة فقد أنقذ العالم من أزمة أكثر فداحة.

ولا بد أن يستمر هذا الزخم. وأنتم، يا من تمثلون بلداننا الأعضاء البالغ عددها ١٨٦ بلدا، تعلمون أنه سيتعين عليكم التغير والتكيف مع العالم الجديد في مرحلة ما بعد الأزمة. وإننا، في صندوق النقد الدولي، نعلم أن علينا القيام بالشيء ذاته. وتذكروا أن هذه المؤسسة هي *مؤسستكم*. وإننا هنا لتلبية *احتياجاتكم*، ونريد أن نكون على أكبر قدر ممكن من الفعالية.

السادة المحافظون: إنه ليشرِّفني أن أتولى قيادة هذه المؤسسة التي حققت انجازات كثيرة على مدار العام الماضي. وأشعر بالامتنان العميق للخبراء وللمجلس التنفيذي على ما يتمتعون به من كفاءة مهنية، وعلى تفانيهم غير المحدود، وعملهم الدؤوب المتفاني.

وفي نهاية المطاف، أرى أن ما سعينا إلي تحقيقه معا إنما يتعلق بالسلام والاستقرار. ويتعلق بالرخاء والأمن لنحو سبعة مليارات شخص يعيشون على كوكبنا. وكما قال جون مينارد كينز عند تأسيس الصندوق، إن الأمل يحدونا أن "تصبح أخوة الإنسان لأخيه الإنسان أكثر من مجرد كلام يقال". وأنا أرى أن أمامنا الآن فرصة تاريخية لإعادة صياغة عالمنا في مرحلة ما بعد الأزمة – وتحويل هذا الكلام إلى حقيقة.

وشكرا لكم.